

Economics And Sustainable Development Review

International and specialized academic review, semi-annually published by: Laboratory of the Economics of Renewable Energies and their role in achieving sustainable development. the Faculty of the Sciences Economic, Commercial and management, University of El-oued- ALGERIA

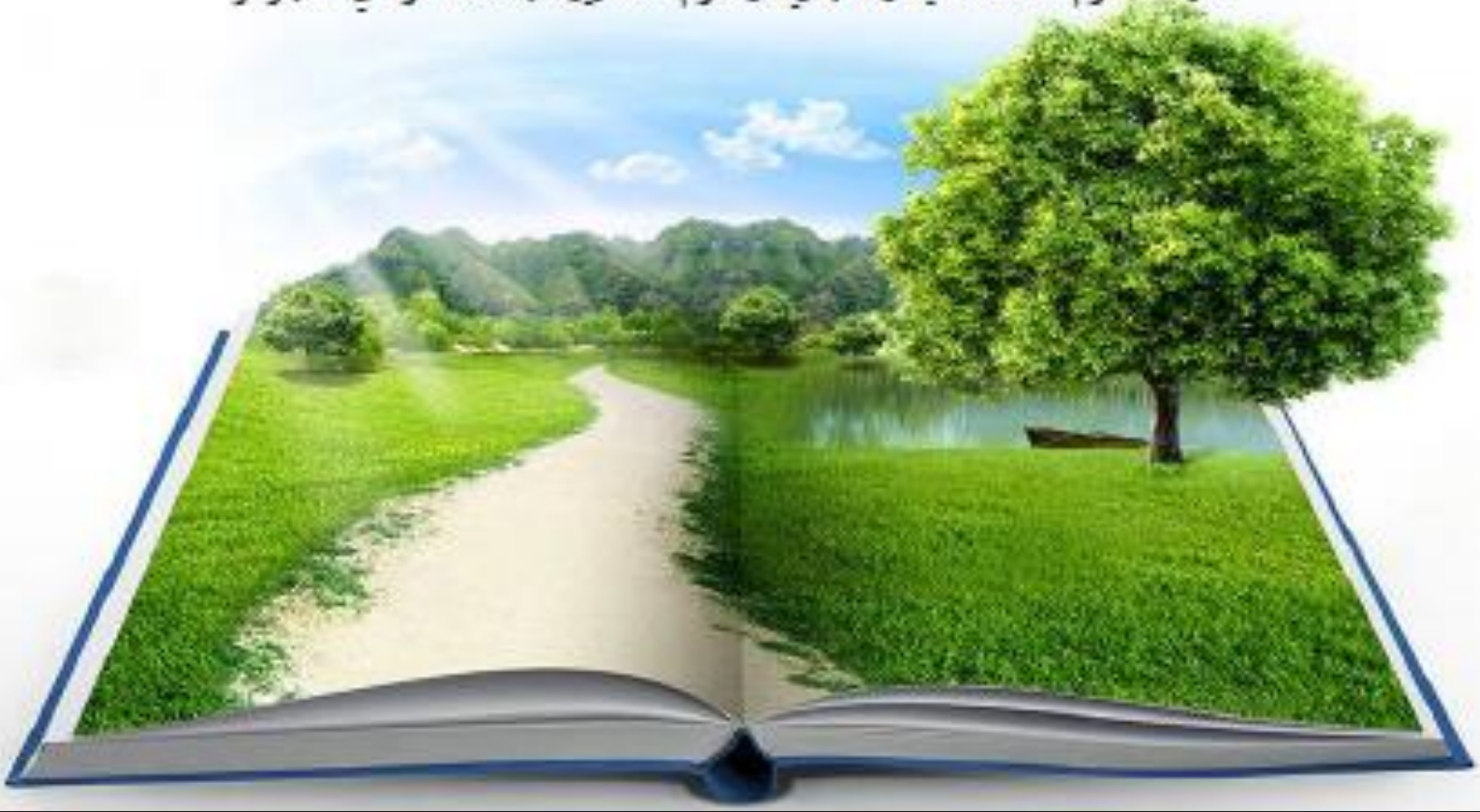


VOL 05 N°02 SEPTEMBER 2022 ISSN : 2661-7986 EISSN :2773-2606



مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة

مجلة دولية نصف سنوية علمية محكمة، متخصصة، تهتم بنشر الأبحاث
والدراسات المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تصدر عن مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر



ISSN: 2661-7986 EISSN :2773-2606 المجلد 05 العدد 02 سبتمبر2022

مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة

مجلة دولية نصف سنوية علمية محكمة، متخصصة، تهتم بنشر الأبحاث والدراسات المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تصدر عن مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي .الجزائر

المجلد الخامس- العدد الثاني سبتمبر 2022

Journal of Economics and Sustainable Development

International and specialized academic journal, semi-annually published by:
Published by the Laboratory of Economics of Renewable Energies and its role in achieving sustainable development. ***the Faculty of the Sciences Economic, Commercial and management, University of Hamma Lakhther Eloued-ALGERIA***

ISSN: 2661-7986 EISSN 2773-2606

رئيس التحرير

د العبسي علي

هيئة التحرير

أ. د هشام لبزه **أ.د فوزي محريق**

أ. د ضيف الله محمد الهادي **أ.د شاهد الياس**

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة

تصدر عن مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

ص.ب: 789 ولاية الوادي 39000/ الجزائر

كل الأعمال والأبحاث ترسل وفقط عن طريق الرابط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/598

للاستفسار عبر البريد الإلكتروني للمجلة

Revue.ESD@yahoo.com

الهيئة العلمية للمجلة

اسم ولقب عضو الهيئة	الجامعة	اسم ولقب عضو الهيئة	الجامعة
شيخي بلال	جامعة امحمد بوقرة بومرداس	عماد الدين المصبح	المعهد العالي للدراسات النوعية - الهرم - الجيزة
القوصي همام	الجمهرية العربية السورية	Mohamed ZERGOUNE	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
محمد كنوش	جامعة تركيا	عزمي وصفي عوض	جامعة فلسطينا لتقنية
زوبير عياش	جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي	shokr enas	المعهد العالي للدراسات النوعية - الهرم - الجيزة
لبزة هشام	جامعة الوادي	مخلوف أحمد	جامعة البلقاء التطبيقية/ كلية حطين
Amar OUKIL	Sultan Qaboos University	Tarek Sadraoui	Mahdia Tunisie
ناصر يوسف	الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا	سراج عبدالله	جامعة الملك فيصل - السعودية
Amal Rahmane	جامعة محمد خيضر بسكرة	سملالي يحضيه	جامعة الملك فيصل - السعودية
Amal Rahmane	جامعة محمد خيضر بسكرة	فتحي سلطان عبد الرحمن	الجامعة التقنية الشمالية -العراق-
Khalifa AHSINA	Université Ibn Tofail	محمد الهادي ضيف الله	جامعة الوادي
وائل محمد جبريل	جامعة عمر المختار	محمد سالم أبو يوسف	جامعة الاسراء - فلسطين
مصطفى محمود عبد السلام	جامعة أم القرى الاسلامية - كلية العلوم الاقتصادية والمالية	محيريق فوزي	جامعة الوادي
شاهد الياس	جامعة الوادي	Amar Oukil	Sultan Qaboos University, Muscat, Oman
Sid ali kamel Kaya	Business School Toulouse	أوقاسي كمال	جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية
Essia Ries Ahmed	Universiti Sains Malaysia	صباح المحياوي	الجامعة التقنية الوسطى - بغداد - العراق

الرؤيا العامـة

مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مجلة دورية أكاديمية علمية محكمة دولية نصف سنوية متخصصة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تصدر عن مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي. تسعى إلى تطوير مجالات المعرفة فيما يخص البحوث حول الموارد الإقتصادية والتنمية المستدامة، وذلك بنشر البحوث العلمية القيمة في مجالات الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

أهداف المجلة

من الأهداف التي تطمح المجلة إلى تحقيقها :

- ✓ نشر الدراسات الجديدة والقيمة للباحثين في مجال العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛
- ✓ المعالجة العلمية لقضايا الموارد الإقتصادية والتنمية المستدامة، ومشكلاتها وتوثيقها؛
- ✓ الإسهام في رفع درجة الوعي العلمي لدى مختلف الشرائح الاقتصادية والاجتماعية من خلال انفتاح الجامعة بإنتاجها وحضورها الفكري والثقافي؛
- ✓ الإسهام في المحافظة الهوية الوطنية وقيمها وترسيخها؛
- ✓ تشجيع الباحثين على الكتابة والنشر والإسهام في إنتاج المعرفة.

قواعد النشر

- ✓ أن يكون البحث أصيلا، ولم يسبق نشره أو تقديمه للنشر، ويقدم الباحث تعهداً بذلك؛
- ✓ لا يجوز نشر البحث بعد الموافقة عليه من طرف اللجنة العلمية للمجلة إلا بعد الحصول على إذن من مدير ورئيس تحرير المجلة؛
- ✓ على الباحث تدعيم بحثه بالمراجع الكافية والإشارة إليها في آخر البحث؛
- ✓ يمنح الباحث نسخة ورقية ونسخة الكترونية من المجلة؛
- ✓ تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي من طرف محكمين، ويبّلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور استلام ردود كل المحكمين؛
- ✓ أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا تردَ سواء نشرت أم لم تنشر؛
- ✓ جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة؛

ترسل المقالات وتوجه المراسلات عن طريق البريد الإلكتروني: **revue.esd @yahoo.com**

- ✓ تنشر البحوث في المجلة باللغات العربية والإنجليزية .

لغة النشر: تنشر البحوث في المجلة باللغات العربية والانجليزية .

شروط البحث المقدم للنشر

- ✓ تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان، بحيث لا تتجاوز الأوراق والدراسات المقدمة 20 صفحة وأن لا يقل عن 10 صفحات، بما في ذلك المصادر والجداول والرسوم التوضيحية؛
- ✓ يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني. وفي حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء؛
- ✓ أن يحوي البحث ملخص بلغة البحث وباللغة الأجنبية في صفحة واحدة في حدود (150) كلمة لكل ملخص، كما يجب تقديم عنوان المساهمة البحثية باللغتين؛
- ✓ تقدم البحوث على صفحة A4 بخط Sakkal Majalla حجم 14، أما بالنسبة للغة الأجنبية بخط Times New Roman بحجم 12؛
- ✓ تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤهما والملاحظات التوضيحية في أسفلها؛
- ✓ توضع الهوامش والمراجع في آخر الدراسة حسب طريقة APA، وذلك بخط حجمه 12 بالنسبة للعربية و10 بالنسبة للفرنسية.
- ✓ يجب اتباع قالب للمجلة وفقا الرابط التالي:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/598

المحتويات

الرقم	عنوان المقال	المؤلف(ين)	الصفحات
01	محددات التنمية البشرية في الجزائر للفترة 1990-2019	عيسى كركب طه بن الحبيب	28-11
02	أثر الأداء اللوجستي على معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات في الجزائر خلال الفترة من 2007 إلى 2019	قدة جميلة محلوس زكية	53-29
03	دراسة قياسية للتأثير المباشر وغير المباشر لنمو القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2000-2020)	د. بوعتلي محمد د. سامي ليلية	70-54
04	التعليم الإلكتروني في جامعة التكوين المتواصل بين الواقع والمأمول	كرثيو جمال	92-71
05	دور ائتمان الصادرات في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر	ط.د حفصة حمدود د.عز الدين سمير	109-93
06	دراسة قياسية لأثر متغيرات الاقتصاد الكلي على الطلب العمل في الدول العربية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)	وسام حسيني محمد رتيعة	127-110
07	اختبار العلاقة بين نظام سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1980-2020) باستخدام نموذج ARDL	ايبو وهيبة يبرير محمد	148-128
08	واقع وتحديات تكنولوجيا البلوك تشين في القطاع المالي والمصرفي (تجربة بعض الدول العربية)	صفار محمد شرشم محمد	169-149
09	مدراء السعادة في البيئة الوظيفية: توجه مستحدث لإرساء نظام اليقظة الاجتماعية في منظمات الأعمال – شركة غوغلGOOGLE نموذجا-	صونية بتغة	188-170
10	الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية والمرفق العام	بهاز جيلالي بن عطاالله سارة	205-189
11	دور إدارة العلاقة مع الزبون الإلكترونية في كسب رضا الزبائن -دراسة حالة بعض البنوك بسطيف-	دخيلي خالـد	225-206
12	المرونة الاستراتيجية كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية مستديمة للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مجموعة المؤسسات -	د. بخليلي محمد الامين أد شلالي عبد القادر	245-226
13	التوعية البيئية للمواطن الجزائري: مسؤولية الحكومة أم مهمة المؤسسة الاقتصادية؟	نجلاء محمادي علي دبي	265-246
14	من التجديد التكنولوجي إلى التنمية المستدامة	نور الهدى شيطروب فضيلة سيساوي	283-266

15	الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية ودورها في تحسين الأداء التنافسي_ دراسة حالة عينة من فروع الوكالات البنكية بعين وسارة ولاية الجلفة_	ط. د كوار عائشة أ. د العيداني الياس	303-284
16	ترشيد الطّاقة الأحفورية كوسيلة لتحقيق التّنمية الإقتصادي	إلياس بوغالم	314-304
17	مؤشرات الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية: مجموعة BMWلصناعة السيارات نموذجا	إلياس بن قري زرزار العياشي	334-315
18	اثر كوفيد-19 على تقلبات عوائد الأسواق المالية: دراسة قياسية لمؤشرات البنوك العربية الخليجية	منصوري حاج موسى بوقرة ايمان	351-335
19	دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل للشركات	د.زلاطو نعيمة د.دانة احمد	371-352
20	دور ابعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق السلامة المهنية - دراسة حالة مؤسسة سونلغاز تسمسيلت-	تكسيد نهال بوزكري جيلالي	390-372
21	أثر سياسة الانفتاح التجاري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر (2001-2020)	يولرباح بوخاري عبد القادر بادن	410-391
22	السكان و البطالة في الجزائر 1990-2017	بودية ليلى	430-411
23	دور الاقتصاد المعرفي في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (دراسة قياسية للفترة 2011-2021)	منى خلف حنان بقاط	448-431
24	مجمع سونلغاز كشركة قابضة وشركات تابعة	حازم حجلة سعيدة بلفار شوقي	463-449
25	السياسة الجبائية من منظور الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر - دراسة حالة بلديات ولاية المسيلة (2014 -2020)-	جلالي الحبيب شاعة عبد القادر	484-464
26	تبني تقنية التحفيز الضوئي في معالجة النفايات الطبية:نحو تحقيق الاستدامة البيئية- تحليل للعوائد المتوقعة وفقا لتطبيقات ميدانية-	آمال ينون إلهام بوالكور	498-485
27	التحديات المعاصرة للمراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين-	سدرة رحيمة عوادي مصطفي	519-499
28	دراسة واقع الجباية البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في الجزائر	حمدي شريف الجيلالي مخفي أمين	539-520
29	تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية-حالة الجزائر-	محمد الأمين بن كابو مناد خديجة	560-540
30	الثورة الصناعية الرابعة	آسيا بعضي	577-561
31	دور نظام المعلومات في تحسين كفاءة الأنشطة اللوجيستية، نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP نموذجا	والي ساعد دربان أحمد	597-578

32	مساهمة بورصة الجزائر في دمج المؤسسات الناشئة دراسة حالة بعض من الشركات الناشئة	بوغمبوز إبراهيم خليل جباري عبد الجليل	611-598
33	المحددات الاقتصادية الكلية للنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة ما بين 1970-2020	لعقاب يسرى أسية درويش عمار	631-612
34	أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة (2000-2017)	فالي بوحنية كريمة حبيب	652-632
35	أهمية التمويل التشاركي في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة: دراسة لبعض الصناديق الوقفية	فرج الله أحلام حمادي موراد	672-653
36	حوكمة الشركات في ظل أزمة فيروس كورونا – كوفيد19	سمية مسعودي بلقاسم فرواني	688-673
37	الشركات الناشئة وملامح المقاولة في الجزائر: دلائل من مراصد ريادة الأعمال العالمية	د. عابدي محمد السعيد	709-689
38	تقييم مساهمة إدارة العلاقة مع الزبون في تنشيط السوق السياحي -دراسة عينة من زبائن الوكالات السياحية بولاية ورقلة-	عبد المالك بالطيب محسن بن الحبيب	729-710
39	إدارة المعرفة التسويقية وأثرها على الإبتكار التسويقي - دراسة تطبيقية في بعض وكالات موبيليس-	ط.د قدري لويزة د. فريد راهم	749-730
40	مساهمة الطاقة المتجددة في خلق فرص عمل في الدول العربية (دراسة استشرافية لسنة 2030)	لامية عاتي كميلية بوكرة	765-750
41	رأسمال المخاطر اتجاه بديل لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر -عرض تجارب عالمية رائدة-	ط د .بن عدة سمية بودالي مخطار	779-766
42	أثر الجودة المؤسسية السياسية على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (1996-2020)	ط.د . مبروك بوقرة علي بوصنوبرة	800-780
43	قياس وتحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بنال حالة الدول العربية المصدرة للنفط أوبك للفترة 2000-2020.	ط د جاوي فايزة د حفصي بونبعو ياسين	821-801
44	أثر التسويق الإلكتروني على تحسين أداء المصارف الإسلامية الجزائرية -دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية بولايتي عنابة والجزائر العاصمة-	لعبيدي سامي شاوي شافية	841-822
45	تطوير الكفاءات العلمية والتكنولوجية وتعزيز قدرات التعلم والابتكار في الجزائر	ط.د لكحل ريان أ. رضا يونس بوعصيدة	862-842
46	أثر مخرجات الابتكار على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2012-2020) دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل	مايسة روبحي أحمد هدروق	879-863
47	أثر ضغوط العمل في المؤسسات الاستشفائية على الرضا الوظيفي في ظل جائحة كورونا (دراسة مقارنة بين عينة	لبزة عبد الغاني صالحي سميرة	900-880

	من المؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة)		
48	اختبار سببية Toda-Yamamoto بين معدل التضخم وسرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	كروش التجاني عياشي عبد الله	915-901
49	مؤشرات تمويل ريادة الاعمال في الدول الاوروبية بأسلوب المركبات الاساسية (PCA): باستخدام R	بركان عماد حرنان نجوى	933-916
50	إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين التعاوني باستخدام الحوكمة والهندسة المالية الإسلامية– دراسة حالة -	ط. د شرقي محمد	954-934
51	أثر المسؤولية المهنية للمدقق الداخلي على تحسين جودة محتوى التقارير المالية دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية تبسة	سارة قتال عبد الكريم زرفاوي	975-955
52	دراسة تقييمية لرواسب العراقيل السوسيوثقافية للعمل المقاولاتي ومدى تأثرها بالتنشئة الاجتماعية للمقاولاتية بولاية سطيف.	.نورالهدى بن قنزوع	995-976
53	أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال على أداء الموارد البشرية في المؤسسات الإقتصادية دراسة ميدانية للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز مديرية التوزيع ورقلة	بلخير عمومن أمين عزري	1016-996
54	تكلفة التمويل وأثرها في قيمة المؤسسة مع فرص نمو مختلفة - دراسة قياسية للمؤسسات المسعرة في بورصة عمان للأوراق المالية-	وردة قريني أد. سعيدة بورديمة	1036-1017
55	دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية . دراسة حالة مؤسسة نفطال التجارية وحدة المسيلة .	موسى بن عيسي فائزة لعراف	1053-1037
56	استخدام نموذج (Altman Z-2) للتنبؤ بالتعثر المالي - دراسة حالة شركتي كوندور الكترونيكس وإريس سات -	أكرم تقي الدين خنوف محمد الهادي ضيف الله	1073-1054
57	أثر اللاجئين لدول الاتحاد الأوروبي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية (2000-2019)	بن فريحة نجاة	1093-1074
58	الإستثمار الخاص في المنشآت الرياضية عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	بوعلام شلوش دشيشة عبد الرحمان	1111-1094
59	واقع الصكوك الإسلامية كآلية تمويل حديثة على ضوء التجارب العربية- تجربة السودان والإمارات-	ط.د. رفيقة باشا	1129-1112
60	إقامة سوق مالي إسلامي في الجزائر بين النظري والتحديات	كماش حفصة براهمي خالد	1145-1130
61	أثر أسواق الأوراق المالية على معدلات النمو: دراسة مقارنة بين عينة من الدول العربية النفطية وغير النفطية	لقريوي إلهام علاب الرشيد بوحيضر رقية	1165-1146
62	محددات الاختيارات المصرفية للطلبة الجامعيين بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية	ط.د. معاذ بوقاسة أ.د. محمد بوحديدة	1185-1166

63	تقييم درجة تكامل البلدان الأفريقية بدلالة التكامل الإقليمي لأفريقيا ARII	ط.د خليفة جوهر الدين جهاد د حجاج عبد الحكيم	1206-1186
64	واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية على مستوى المؤسسات العمومية الاقتصادية بالجزائر – دراسة حالة مؤسسة سوناطراك-	مهمل عادل أمين	1227-1207
65	The relationship of job burnout with the case study of the performance of employees, Mobilis Bechar Regional Directorate.	BENHAMMOU Najat	1247-1228
66	Sustainable marketing practices within the agricultural sector and their reality in Algeria - a standard study (1960-2020)	Bilal Saker	1265-1248
67	EVALUATING THE COMBINATION OF AGRICULTURE AND INDUSTRY SECTORS IN THE PROVINCE OF BOUIRA (NORTH ALGERIA)	Naziha LAMRI Amna BELAYADI Faiza ABBAS	1287-1266
68	GREEN FINANCE AND THE SUSTAINABLE A REVIEW OF DEVELOPMENT GOALS: INTERNATIONAL EXPERIENCES SOME	Abdelkader NOUREDDINE	1308-1289
69	Corporate Social Responsibility practices in islamic financial institutions : The difference between an islamic bank and a socially responsible bank	HAMOU Nadia MEBARKI Hanene	1327-1309
70	Green innovation is an approach to achieving environmental sustainability - with a presentation of some experiences	Bellakhdar Messaouda	1342-1328
71	The financial developments of the Maghreb countries during Covid-19: present challenges and future horizons	ZOUAOUID Lazhari	1361-1343

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
University of Echahid Hamma Lakhdar El Oued
مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة
Journal of Economics and Sustainable Development
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606 * class C * الرقم: 142/م إ و ت م/2022

الوادي في: 2022/09/01

شهـادة نشر

يتشرف رئيس تحرير مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة (المصنفة ج)، الصادرة عن مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

بمنح هذه الشهادة إلى الأساتذة:

- **ط.د . مبروك بوقرة** جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)
- **علي بوصنوبرة** جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)

أنه قد تم نشر المقال الموسوم بـ:

" أثر الجودة المؤسسية السياسية على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (1996-2020)"

ضمن المجلد الخامس العدد الثاني الصادر في شهر سبتمبر 2022

رابط المقال: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/598

نيس تحرير مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة
د/ العبسي علي

مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة
Journal of Economics and Sustainable Development
مجلة دولية نصف سنوية علمية محكمة ومتخصصة

كل الاستفسارات ترسل فقط عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة
Revue.ESD@yahoo.com

مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:02 (2022)، ص 780-800
EISSN: 2606-2773 ISSN : 2661-7986

أثر الجودة المؤسسية السياسية على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (1996-2020)

The impact of political institutional quality on the attractiveness of FDI to Algeria during (1996-2020)

ط.د / مبروك بوقرة [1]*، د/ علي بوصنوبرة [2]

[1] مخبر: LARIEF، جامعة باجي مختار عنابة،(الجزائر)،mabrouk.bouguerra@univ-annaba.org

[2] جامعة باجي مختار عنابة، (الجزائر)،ali.bousnobra@graduateinstitute.ch

تاريخ الاستلام:2021/12/19 تاريخ القبول:2022/07/02 تاريخ النشر:2022/09/01

مستخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى البحث في مدى تأثير الجودة المؤسسية السياسية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (1996-2020)، بالإعتماد على أسلوب نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة أو الموزعة (ARDL)، وبإستخدام مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي، والتي تعكس الجودة المؤسسية السياسية.

بعد إختبار نموذج الدراسة، تم التوصل إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الجودة المؤسسية السياسية وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث بينت النتائج التأثيرات الإيجابية والمهمة في المدى الطويل لكل من مؤشر الاستقرار السياسي، والجودة التنظيمية، ومؤشر الفساد على هذه التدفقات، بينما مؤشر سيادة القانون يؤثر سلبا على تلك التدفقات. وهو ما يتوافق مع دراسة.(Pesaran, 2001 & all., PP. 289-326)

الكلمات المفتاحية: الجودة المؤسسية السياسية؛ مؤشرات الحوكمة؛ جاذبية المناخ الإستثماري؛ مؤشر الإستقرار السياسي،

تصنيفات JEL: F21, E22, L71

Abstract :

This research paper aims to investigate the impact of political institutional quality on attracting foreign direct investment to Algeria during the period (1996-2020), depending on the method of the Autoregressive Model with Decelerated or Distributed Time Gaps (ARDL), and using the governance indicators issued by the World Bank, which reflects the quality of the institutional political.

After testing the study model, it was concluded that there is a long-term relationship between political institutional quality indicators and foreign direct investment flows, where the results showed the positive and important long-term effects of each of the political stability index, organizational quality, and corruption index on these flows, while the rule of law index negatively affects those flows. This is consistent with the study of (Pesaran, 2001 & all., PP. 289-326).

Keywords:

Political institutional quality; Governance Indicators; Attractive Investment Climate; Political Institutional Quality.

JEL Classification: F21, E22, L71.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

تسعى الحكومة الجزائرية إلى إتخاذ خطوات مهمة لتلبية حاجات سكانها من الغذاء، والصحة، والتعليم، ...إلخ، والتي توصف بأنها غير محدودة ومتعاظمة، مما يصعب عليها توفيرها لجميع الأفراد بالنوعية المطلوبة، وتحقيق رفاهية شعبها من خلال تطبيق سياسات إقتصادية وإجتماعية مناسبة. لكن مع تراجع أسعار النفط في السوق العالمية، تقلصت الإيرادات الجزائرية من النفط والغاز، مما إنعكس على التآكل السريع في إحتياطياتها من العملة الصعبة، ومع التحديات الهيكلية التي تحول دون التطور الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، وتزايد معدلات التضخم (World Bank, 2018) ، حاولت الحكومات المتعاقبة العمل على اللجوء إلى بدائل للخروج من مستنقع التبعية لقطاع المحروقات، وذلك من خلال تحسين بيئتها المؤسسية السياسية على غرار باقي المؤسسات الأخرى، وخلق بيئة مؤسسية ذات جودة عالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، من أجل تطوير بنيتها التحتية، ونقل التكنولوجيا، وتطوير طرق الإنتاج، فضلا عن خلق الوظائف لأفراد المجتمع، وبالتالي التحول من إقتصاد يعتمد كليا على عوائد الحروقات إلى إقتصاد متنوع لتحقق التنمية الإقتصادية المستدامة. وعلى ضوء ما تقدم تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الجودة المؤسسية السياسية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر؟

أهمية الدراسة:

تكتسي أهمية هذه الدراسة في كونها من المواضيع الأكاديمية ذات الإهتمام الكبير من قبل أصحاب القرار في التأثير على الجودة المؤسسية للبلدان، لما لها من إنعكاسات كبيرة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، في هذا السياق، تولي هذه الدراسة أهمية بالغة في تحليل وتقييم البيئة السياسية وتأثيرات متغيراتها المؤسساتية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي بالجزائر.

فرضية الدراسة:

إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية لهذا البحث، فإن الدراسة ترتكز على إختبار الفرضية الجوهرية التالية:

تظل البيئة المؤسسية السياسية في الجزائر عاجزة عن تحفيز إستقطاب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى التعرف على واقع جودة البيئة المؤسسية السياسية كإحدى البيئات المؤسساتية المؤثرة بشكل بالغ في المناخ الإستثماري للجزائر، ومدى جاذبيته للإستثمارات الأجنبية المباشرة، خلال الفترة (1996-2020).

المنهجية المتبعة:

تم الإعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التعرض لمختلف أدبيات الإستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل المعطيات المتغيرات المتوفرة حول واقع الحوكمة السياسية في الجزائر.

هيكل الدراسة:

الإجابة على إشكالية الدراسة، يقتضي تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية، تعلق القسم الأول لبعض الأدبيات والدراسات السابقة التي تعالج تأثيرات الجودة المؤسسية على إستقطاب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وتطرق القسم الثاني لواقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما القسم الثالث فقد خصص للدراسة القياسية لأثر الجودة المؤسسية السياسية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2020)، بالإعتماد على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

1- التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر وللجودة المؤسسية السياسية في الجزائر:

1.1 الأدبيات الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لاقت العلاقة بين الجودة المؤسسية وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إهتماما بالغا في الأدبيات الإقتصادية، حيث يمكن إبراز بعضها فيما يلي:

الباحثون	التاريخ	ملخص الدراسة
Ulubayoglu & lamsiraraj	2015	تستكشف هذه الدراسة العلاقة بين النمو والإستثمار الأجنبي المباشر لعينة تتكون من 140 دولة للفترة (1970-2009)، يوثق بشكل قاطع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي علاوة على ذلك، فان الاستثمار الأجنبي المباشر أمر مهم للنمو، وبينت نتائج الدراسة على أن العوامل المؤسسية والانفتاح التجاري والتنمية المالية لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.
Peres & ،Ameer, Xu	2016	عملا على دراسة تأثير الجودة المؤسسية على الإستثمار الأجنبي المباشر باستخدام معطيات بانل لـ110 دولة خلال الفترة (2002-2012)، حيث تم تصنيف الدول إلى "متطورة" و "نامية"، ونتج عن هذه الدراسة أن البلدان التي تسجل تغيرا واحدا للإنحراف المعياري في الجودة المؤسسية يزيد الإستثمار الأجنبي المباشر فيها بـ 0.297 في ظل سيادة القانون، ومن جهة أخرى، فإن مخرجات البلدان النامية تبين أن مؤسساتها لا تعمل بشكل جيد، بسبب ضعف هيكل المؤسسات، مما ينعكس سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.
Yalta & Kurul	2017	أكدت هذه الدراسة والتي تبحث في العلاقة بين العوامل المؤسسية وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، بالإعتماد على منهجية بانل، ومن خلال النتائج التجريبية لـ 113 بلدا نامية للفترة (2002-2012)، أن الجودة المؤسسية ضرورية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر

2-1 الأدبيات الإقتصادية للجودة المؤسسية السياسية في الجزائر:

تعتمد دراسة الجودة المؤسسية السياسية ومدى إنعكاسها على إستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر على المؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي سنويا، حيث يمكن التركيز أكثر على مؤشر

الإستقرار السياسي وغياب العنف، ومؤشر الجودة التنظيمية، ومؤشر سيادة القانون، ومؤشر السيطرة على الفساد، كأهم المؤشرات. وذلك من خلال تعريفها على النحو التالي:

فيعرف البنك الدولي الحوكمة في تقريره الصادر سنة 1992 على أنها: "عملية التسيير والإصلاح المؤسساتي المتعلق بالإدارة، وبإختيار السياسات، وبتحسين مستوى التنسيق، وتقديم الخدمات في المرافق العمومية، بإستخدام الأساليب السليمة، وروح المسؤولية، والشفافية، للوصول إلى نتائج الأهداف المسطرة وتحقيق التنمية المستدامة" (Bank, 1992, P.01). ولا يختلف تعريف صندوق النقد الدولي في مضمونه كثيرا عن تعريف البنك الدولي، حيث عرف الحوكمة بأنها: "الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والإجتماعية لخدمة التنمية، وذلك بإستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع" . (ماضي وبرجم، بدون صفحة)

أما فيما ينعلق بالتعاريف الأكاديمية، فقد عرف (Francois Asher) الحوكمة على أنها: "إشتراك السياسية والفاعلين الإجتماعيين والقطاع الخاص مع بعضهم لبعض، مما يجعل مواردها بصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لخلق مبدأ جديد قائم علة تقاسم المسؤوليات في عملية إعداد وتنفيذ السياسة القادرة علة الحفاظ على تماسك المجتمع".(Godet, 1999, P.39) كما عرف كل من (Kaufmann & Mastruzzi) الحوكمة على أنها : "التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلاد ما".(Kaufmann &All., 2011, PP. 220-246)

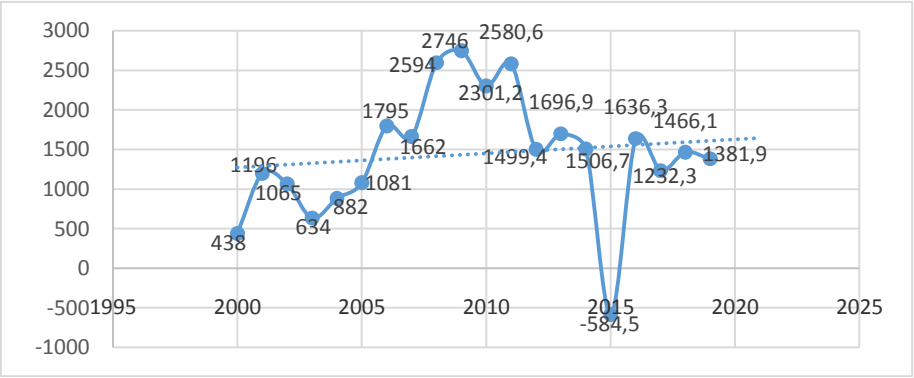
كما عرف القانون الجزائري الحوكمة وفقا للمادة الثانية من القانون رقم 06-06 في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة بأنها: "هو الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بإنشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية". فمن خلال هذا التعريف يبدو أن القانون الجزائري ركز على تطوير الإدارة العمومية وما تقدمه من خدمات لصالح المواطنين في إطار من الشفافية والمساواة، أيضا فيه إشارة إلى العمل من أجل المصلحة العامة، وترك كل ما يؤدي إلى عرقلة ذلك من الفساد الإداري بشتى أنواعه، مع إهمال بعدين أساسيين في الحوكمة وهما المشاركة والمساءلة. (القانون رقم 06-06، المؤرخ في 03/12/ 2006)

2- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والجودة المؤسسية السياسية في الجزائر:

2-1 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

شهد تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر، عدة تباينات يمكن إبرازها من خلال عرض الشكل رقم (01) المتعلق تطور المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر الموالي:

شكل رقم (01): تطور المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019) (بمليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019**، الربع الثاني، 2020، ص.18.

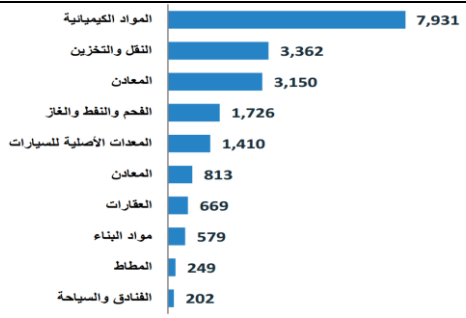
يوضح الشكل رقم (01) الميل الموجب لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تطورها عبر الفتر (2000-2019)، على الرغم من شدة توترها في بعض الأحيان من الإيجاب إلى السلب، والسبب في ذلك يعود إلى تأثر الإقتصاد الجزائري بمختلف الصدمات، خاصة منها تراجع أسعار النفط، والذي إنعكس بدوره سلبا على إحتياطاتها من العملة الصعبة، مما يؤثر على الموازنة العامة للدولة، وما يتبع من إنعكاسات سلبية على التنمية الإقتصادية.

في سياق آخر، فإن توزيع هذه المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر بحسب أنشطة الأعمال خلال الفترة الممتدة بين شهر يناير سنة 2015 إلى غاية شهر ديسمبر 2019، كان وفقا لمعطيات الجدولان الموالين:

الجدول رقم (02): توزيع المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال (إجمالي الفترة يناير 2015- ديسمبر 2019)

النشاط	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
التصنيع	12,883	42
الاستخراج	3,450	2
اللوجستيات والتوزيع والنقل	3,305	2
اعمال بناء	867	3
خدمات الأعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات والتسويق والدعم	114	19
التعليم والتدريب	42	4
التجزئه	19	3
الصيانة والخدمات	4	1

شكل رقم (03): تطور المشاريع الإستثمارات حسب أهم 10 قطاعات إجمالي الفترة (يناير 2015- ديسمبر 2019)، (بمليون دولار)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019**، الربع الثاني، 2020، ص.18.

يوضح الجدول رقم (02) أعلاه، أنه من حيث تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة لهذا الجدول، كانت حصة الأسد فيها لقطاع التصنيع بمقدار 12.883 مليون دولار، ما يعادل 42 مشروعا إستثماريا، هذا يدل على الأهمية البالغة التي أولت الجزائر لهذا القطاع، بإعتباره أنسب قطاع لخلق القيمة المضافة، وتحقيق التنوع الإقتصادي، مقابل الخروج من المستنقع الخطير لتبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات. كما يلاحظ إستفادة الجزائر من 16 مشروع في قطاع الخدمات الأعمال بتكلفة 196 مليون دولار، و19 مشروع بقطاع المبيعات والتسويق والدعم بإجمالي تكلفة قدرت بـ 114 مليون دولار. أما قطاعي الإستخراج واللوجستيات والتوزيع والنقل، فكلاهما كان بمشروعين، بلغت التكلفة الإستثمارية لكليهما: 3.450 مليون دولار، و3.305 مليوم دولار على التوالي.

أما عند توضيح كيفية تطور المشاريع الإستثمارات حسب أهم 10 قطاعات، والمجملة خلال نفس الفترة الدراسة، كانت وفق ما هو مبين في الشكل رقم (03) أعلاه، حيث يوضح هذا الشكل المتعلق تطور المشاريع الإستثمارات حسب أهم 10 قطاعات والمجملة خلال نفس الفترة، أن الجزائر أولت إهتمام كبير لقطاع المواد الكيميائية، بقيمة إستثمارات قدرت بـ 7.931 مليون دولار، وذلك من خلال محاولاتها في تطوير الصناعات الصيدلانية، كما إهتمت أيضا بقطاعي النقل والتخزين (بـ 3.362 دليون دولار)، والمعادن (بـ 3.150 دليون دولار)، وفي المرتبة الرابعة قطاع الفحم والنفط والغاز (بـ 1.726 مليون دولار)، والخامسة لقطاع المعدات الأصلية للسيارات (بـ 1.410 مليون دولار)، وهذا يدل على أن الجزائر تحاول بشكل جدي إنتعاش صناعاتها الإستخراجية، إلى جانب الصناعات الكيميائية. قصد خلق إقتصاد منتج بديل عن الإقتصاد الريعي، والذي من شأنه إيجاد مناصب شغل جديدة، وبالتالي تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع.

أما في سياق توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة، وأهم الدول المستثمرة في الجزائر بإجمالي الفترة الممتدة بين شهر يناير 2015 إلى غاية شهر ديسمبر 2019، فإن الجدولين (03) و(04)، يبينان ما يلي:

الجدول رقم (03): توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (إجمالي الفترة يناير 2015- ديسمبر 2019)

الجدول رقم (04): أهم الدول المستثمرة في الجزائر (إجمالي الفترة يناير 2015- ديسمبر 2019)

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
آسيا والمحيط الهادئ	13,606	%65
أوروبا الغربية	4,019	%19
أفريقيا	1581	%8
الشرق الأوسط	882	%4
الدول الأوروبية الناشئة	714	%3
أمريكا الشمالية	254	%1

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونج كونج	6,000	1	1
الصين	3,827	12	7
سنغافورة	3,151	3	1
فرنسا	2,266	16	15
مصر	1,553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
إسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
أخرى	1,576	134	108
الإجمالي	21,056	188	152

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019**، الربع الثاني، 2020، ص.18.

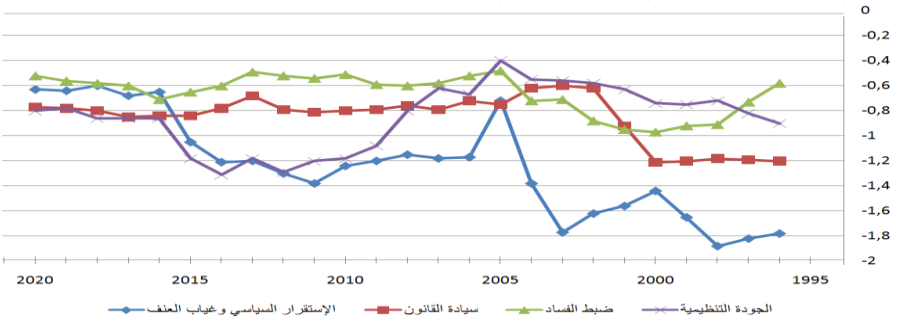
يوضح الشكل رقم (03) أن تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين شهر يناير 2015 إلى غاية شهر ديسمبر 2019، كان القسط الأكبر فيها لبلدان إقليم آسيا والمحيط الهادئ، بحوالي 13.606 مليون دولار، أي ما يعادل نسبة 65% من إجمالي المشاريع الواردة إلى الجزائر. أهمها كل من هونج كونج بشركة واحدة ومشروع واحد وبكلفة 6.000 مليون دولار، والصين في المرتبة الثانية، بـ 07 شركات، و12 مشروعا، وبكلفة 3.827 مليون دولار، وسنغافورة في المرتبة الثالثة بشركة واحدة و03 مشاريع، وبتكلفة 3.151 مليون دولار، وفقا لمعطيات الجدول رقم (04) الموضح أعلاه، يرجع ذلك إلى تغيير الجزائر لسياسة تعاملها مع بلدان أوروبا الغربية، والتي تقهقرت إلى المرتبة الثانية وفقا للجدول رقم (03) بتكلفة إستثمارية قدرها 4.019 مليون دولار، أي ما معدله 19% من إجمالي الإستثمارات، ومن أهم بلدان أوروبا الغربية المعنية بهذه الإستثمارات، على رأسها فرنسا بـ 15 شركة، و16 مشروع إستثماري، أي ما يقرب عن 2.266 مليون دولار، وإسبانيا بـ 07 شركات، و07 مشاريع، وبتكلفة قدرها 517 مليون دولار، أما بقية الإستثمارات في لا تزال هامشية مع بقية الأقاليم الأخرى خاصة منها بلدان إفريقيا التي يستوجب على الجزائر تفعيل إنفتاحها عليهم لتحقيق التكامل الإقليمي المأمول.

رغم كل ذلك، تبقى فرص الجزائر في إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر منخفضة جدا مقارنة بالإمكانيات الهائلة، والمساعي المتواصلة، كما يستوجب القول أيضا، أن خلفيات التعثر يمكن إرجاعها للأزمة الكبيرة التي عاشتها البلاد خلال سنوات التسعينات، حينما كان الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر له تأثير هامشيا على التنمية الإقتصادية، خاصة في حالات التمويل والعمالة ونقل التكنولوجيا وهيكل الصادرات (UNCTAD, 2004). وبسب الآثار المتعلقة بالبيئة المؤسسية السياسية، والإنفتاح على العالم الخارجي، كما أن الجانب المؤسسي والإستثماري كان تميزه سياسة إستثمارية جد ضعيفة، رغم أن للإستثمار الأجنبي المباشر الدور الإيجابي في تسهيل إنتقال الجزائر نحو الإقتصاد المفتوح، ولقد خلص البعض إلى أن: "الجودة المؤسسية تعد حاسمة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر". (Aghrout&all, 2004)

2-2 واقع الجودة المؤسسية السياسية في الجزائر:

لكن عمليا وعلى أرض الواقع، يمكن تحليل تطور مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة (1996-2020) من خلال عرض الشكل رقم (02) الموالي:

شكل رقم (02): تطور مؤشرات الحوكمة في الجزائر للفترة (1996-2020)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية على الموقع: https://data.worldbank.org

يبدو من الشكل رقم (02)، أن الجودة المؤسسية السياسية في الجزائر لا تزال من خلال مؤشراتها جد هشة وضعيفة، بسبب سلبية بيانات كل المؤشرات الحوكمة العالمية، يظهر ذلك جليا طيلة عقد تسعينيات القرن الماضي، حيث كان يغلب عليه طابع العنف الشديد والإضطرابات الإجتماعية، كما تفشى الفساد في جميع القطاعات بما فيها قطاع الأعمال، والقطاع العام في الجزائر، وعلى الخصوص قطاع الطاقة، ففي سنة 2019 إحتلت الجزائر المرتبة 15 من بين 22 دولة عربية شملتها الدراسة الإستقصائية في مؤشرات الحوكمة لسنة 2019، بحسب معطيات البنك الدولي لسنة 2020، في ظل غياب التنوع الإقتصادي والإعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات، إلا أنه يبدو أن السلطات العامة في الجزائر، تحاول وبخطوات محتشمة تحفيز البيئة المؤسسية السياسية، كإلغاء قانون الطوارئ، على سبيل المثال، إدخال بعض التحسينات على حرية الصحافة، ...إلخ. (Freedom House, 2013)

في هذا السياق، أولت الحكومة بالجزائرية إهتمامها البالغ بتعزيز وتطوير بيئة الإستثمار من خلال إعتمادها قوانين جديدة شاملة، وعرض حوافز مغرية على المستثمرين محليين كانوا أو أجانب، لذا فإن تحديث الأطر التشريعية والمؤسسية يعد من أهم السياسات التي تبنتها الجزائر لغرض إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشرة.

من أجل ذلك، أنشأت الجزائر الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار كهيئة حكومية ذات طابع إداري، لغرض خدمة المستثمرين المحليين والأجانب. حيث كان ذلك سنة 1993 بموجب قانون تطوير الإستثمار في الجزائر، وبمرور السنوات، أصبحت هذه الوكالة بمثابة المرجع الأساسي لكافة الإستثمارات المحلية والأجنبية ذات الأهمية الكبرى. في هذا الصدد، يعتبر البعض أن الجزائر في الآونة الأخيرة بدأت تسعى بشكل جاد في خلق مناخ إستثماري مناسب، يرتكز على إمكانيات المساعدة والحوافز لإستقطاب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، مع تدعيم ذلك بسن قوانين ووسائل تشريعية لتسهيل عملية الإستثمار، مع توفير حماية الكافية للمستثمرين. (Salim, 2008, P.95)

3- الدراسة القياسية للنموذج :

رغم الجهود الجزائرية المستمرة في إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر، ورغم إمكانياتها الهائلة وأدائها المعتبر مقارنة ببلدان الجوار المغاربية، إلا أن الأمر لم يرق بعد إلى ما هو مأمول، فالمهتمين بالشأن الجزائري يرجعون ذلك إلى آثار الأزمة الكبيرة التي عاشتها البلاد خلال سنوات تسعينات القرن الماضي.

فتقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2021، (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار والإئتمان والصادرات، 2020، ص.36) يبرز التراجع في قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر الجزائري إلى 1،125 مليار دولار في سنة 2020، بعدما بلغت مقدار 1.382 مليار دولار سنة 2019. ومع ذلك، فإنه يبدو أن للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تأثيرا هامشيا على النمو الاقتصادي في هذا البلد، على وجه الخصوص في مجالات التمويل والعمالة ونقل التكنولوجيا وهيكل الصادرات. (UNCTAD, 2004) والسبب الأساسي والجوهري في ذلك هو رداءة البيئة المؤسسية السياسية، بغض النظر عن الإطار المؤسسي والإستثماري للسياسة الإستثمارية الجد مترديةـ رغم المغريات الإيجابية الممكنة للإستثمار الأجنبي المباشر، ومتمثلة في تسهيل عملية الإنفتاح الاقتصادي، والقدرة على الإندماج الإقتصادي الجزائري في الإقتصاد العالمي.

لذا توصلت دراسات بعض الإقتصاديين حول أهمية الجودة المؤسسية إلى أنه: "تعد الجودة المؤسسية حاسمة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر". (Aghrout & All., 2004) الأمر الذي يستدعي الاهتمام بوضع تحليل قياسي لمدى جاذبية الجودة المؤسسية السياسية في الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر، بعد إتباع الخطوات الأساسية التالية :

1-3 وصف نموذج (ARDL) والطريقة المتبعة في القياس:

بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) في التحليل القياسي لقدرة جاذبية المناخ الإستثماري الجزائري، بالإعتماد على جودته المؤسسية السياسية، سيتم التركيز على العناصر الجوهرية التالية:

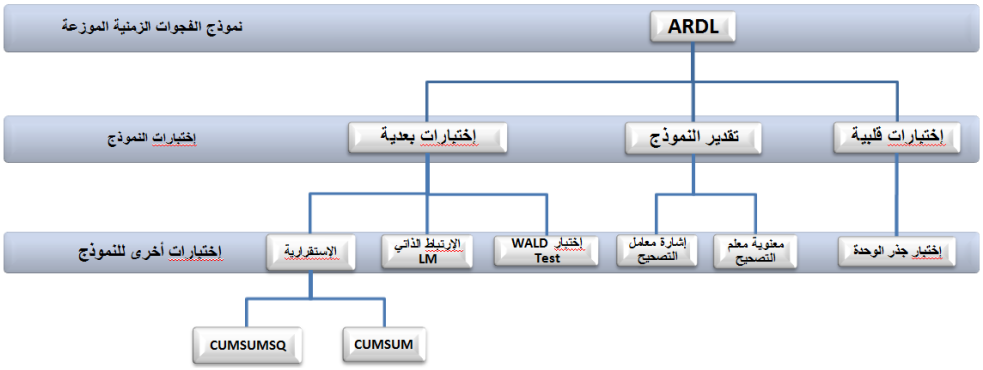
1-1-3 وصف نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

إشكالية هذه الدراسة البحثية وفرضياتها، تقتضي إستخدام أنسب نموذج لقياس مدى تأثير الجودة المؤسسية السياسية على مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1996-2020)، والذي يتمثل في نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، الذي قام بتطويره كل من الإقتصاديين (Pesaran and Shin). (Pesaran & all., 2001, PP. 289-326) كما يبدو أن هذا الأسلوب هو الأنسب لتحقيق أهداف دراسة بإستخدام مؤشرات الحوكمة، الصادرة سنويا بصفة دورية من قبل البنك الدولي، والتي تعبر عن الجودة المؤسسية السياسية، بحيث يتم إتباع الخطوات التالية :

2-1-3 الطريقة المتبعة في القياس:

إستخدام المنهج المسطر ضمن مخرجات الشكل رقم (01) الخاص بإختبارات نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، سيكون وفقا لما يلي:

الشكل رقم (01) إختبارات نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)



المصدر: من إعداد الباحثين

وفقا لمعطيات هذا الشكل، وبحسب ما جاء به الإقتصادي (Pesaran)، فإن إختبار السلاسل الزمنية لهذا النموذج لا يتطلب أن تكون متكاملة في الدرجة نفسها، ولأن إختبار الحدود في إطار نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند المستوى I(0)، أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أو مزيج من الإثنين، فإن الشرط الوحيد لتطبيق هذا الإختبار، هو أن لا يكون أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2). إضافة إلى أن هذا الأسلوب يتمتع بخصائص أحسن في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المستخدمة في إختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointrgration Test) في إطار نماذج (VAR)، وطريقة التكامل المشترك لغرانجر (Engle-Grenger) ذات المرحلتين. ويعتبر أسلوب نموذج (ARDL)، من أكثر الأساليب ملائمة عند التعامل مع حجم عينة مستخدمة في إطار هذه الدراسة، والبالغة 25 مشاهدة.

لذا يعرف هذا الأسلوب، على أنه ذلك الأسلوب الذي يمكن من خلاله فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، كما يمكن تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل والمدى القصير في نفس المعادلة (النموذج)، إضافة إلى حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويمكن من خلاله أيضا تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المدين الطويل والقصير، وهي بذلك تعتبر أكثر المعلمات المقدرة إتساقا عن تلك المقدرة بالطرق الكلاسيكية الأخرى. (دحماني محمد أدريوش، وناصور عبد القادر،، 2013، ص.17)

أما فيما يتعلق بمعالجة البيانات الخاصة بنموذج هذه الدراسة البحثية، فقد تم إستخدام برمجية (Eviews 9)، والذي يعد من بين البرامج الأكثر إستخداما في الإقتصاد القياسي، في الحصول على نتائج أكثر دقة.

2-3 العرض والتقدير الكمي لمتغيرات نموذج الدراسة:

سيتم عرض المتغيرات المكونة لهذا النموذج، بعد تحديد المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة، وفقا لما يلي:

1-2-3 عرض متغيرات النموذج: تم الإعتماد على متغيرات الدراسة تماشيا مع ما تم عرضه وتحليله في الجزء المخصص للدراسة النظرية والتحليلية المذكور سابقا، ومن خلال المعالجة المكثفة لمختلف الدراسات القياسية السابقة، الأمر الذي نتج عنه تحديد المتغيرات الأساسية التالية:

1-1-2-3 المتغير التابع: تم تحديده في معدل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الزمنية المحددة بين (1996-2020)، حيث سيتم التعبير عنه إحصائيا بـ: (FDI).

2-1-2-3 المتغيرات المستقلة: تشمل جميع المؤشرات المعتمدة في هذه الدراسة القياسية، حيث يوضح الجدول رقم (01) الآتي كل متغيرات الدراسة، والرمز المعبر عنها إحصائيا، مع تحديد مصادر البيانات لكل متغير خلال الفترة (1996-2020) على النحو التالي:

جدول رقم (01): شرح المتغيرات الدراسة القياسية خلال الفترة (1996-2020)

الرمز	إسم المتغير	تعريف المتغير	مصدر بياناته
FDI	الإستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة. (% من إجمالي الناتج المحلي)	يعتبر المتغير التابع، لأنه مؤشر لقياس التدفقات الواردة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد إستخدم هذ المؤشر في الأدبيات الإقتصادية الواسعة الإهتمام بقياس أثر الجودة المؤسسية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.	World Bank
PS	مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف	يقيس توقع زعزعة إستقرار الحكومة أو إقالتها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، كدوافع الإرهاب مثلا، هذا المؤشر مركب من المتغيرات الشائعة في قياس عدم الإستقرار السياسي كالعنف السياسي، التهديدات الإرهابية، النزاعات المسلحة، الإضطرابات الإجتماعية، الإنقلابات العسكرية، التوترات العرقية، الطائفية في المجال السياسي، والتعديلات الدستورية.	The Worldwide Governance Indocators
RL	مؤشر سيادة القانون	يقيس هذا المؤشر مدى ثقة والتزام العملاء في قواعد المجتمع، خاصة في نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية، الشرطة، المحاكم، إحتمال وقوع الجرائم والعنف. ويفسر أيضا مدى تأثير السوق الموازية (السوداء)، وكفاءة النظام القضائي وإستقلاليته، وكدى نجاعة السياسات الخاصة بحماية الأفراد.	
RQ	مؤشر الجودة التظيمية	يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات التي تسمح بتحفيز وتعزيز وتنمية القطاع الخاص، ويشتمل هذا المؤشر على درجة التدخل الحكومي في الإقتصاد وفعالية الإجراءات التنظيمية الخاصة بالصادرات، ونوعية التنظيم المالي، ودعم الإستثمار المحلي والأجنبي، والتظيمات المتعلقة بالتجارة الخارجية، ومدى السيطرة على الأسعار والأجور، وسياسات المنافسة، ونجاعة السياسة المالية، ودرجة هيمنة مؤسسات الدولة على النشاط الإقتصادي.	
COR	مؤشر ضبط الفساد	هذا المؤشر يهتم بقياس مدى ممارسة السلطة العامة في تحقيق مكاسب خاصة، مع إحتواء الأشكال الصغيرة والكبيرة للفساد، بالإضافة إلى إستيلاء الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة، فهو بذلك يفسر فعالية المبادرات في مكافحة الفساد	

	والنظام السياسي في البلد. (Kaufmann & all., 2011, PP.220-246)	

المصدر: من إعداد الباحثين

يشرح هذا الجدول جميع متغيرات نموذج الدراسة المقترح، حيث يظهر المتغير التابع (الملون بالأسود الغامق) على أنه مؤشر خاص بقياس صافي التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد تمت معالجة هذا المؤشر لأهميته البالغة في دراسة الجودة المؤسسية السياسية، وإنعكاس ذلك على إستقطاب الإستثمارات الإجنبية. أما المتغيرات الأخرى فكلها تفسر قياس هذا النوع من الجدودة المؤسسية، وأثر ذلك على مدى جاذبية هذه التدفقات.

2-2-3 التقدير الكمي لنموذج الدراسة:

عند هذا المستوى من الدراسة، سيتم وضع الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج، ثم دراسة إستقرارية جميع هذه السلاسل الزمنية وإختبارها، عن طريق بإتباع الخطوات التالية:

1-2-2-3 الصيغة الرياضية للنموذج:

الصياغة الرياضية للنموذج تمت تبعا لتقديراته، وبإستخدام معطيات برنامج (EViews 9)، تكون الصياغة كالتالي: $FDI_t = \alpha_i + \varphi_1 PS_t + \varphi_2 RL_t + \varphi_3 RQ_t + \varphi_4 COR_t + \varepsilon_t$

علما أن: t =1,2,3,...,T

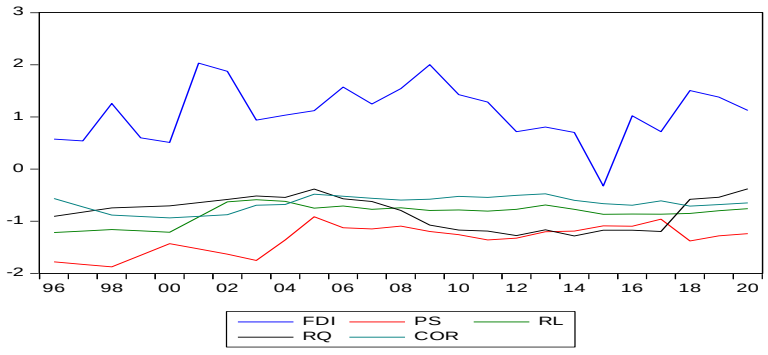
2-2-2-3 دراسة إستقرارية وإختبار سكون السلاسل الزمنية: Unit Root Test:

دراسة إستقرارية وإختبار سكون السلاسل الزمنية لهذه الدراسة يأخذ الخطوات التالية:

أ. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية السنوية، الممتدة بين سنة 1996 إلى غاية سنة 2020، بعينة متكونة من 24 مشاهدة، تميزت بالتذبذب الشديد، ويمكن أن يصبح عنيفا أحيانا أثناء بعض الحالات، والشكل رقم (02) الموالي يبين السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات: FDI, PS, RL, RQ, COR على النحو التالي:

الشكل رقم (02) السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1996-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج (Eviews 9)

الشكل رقم (02) يبين أن متوسط السلاسل الزمنية لكل من (FDI, PS) متزايدة بوتيرة مرتفعة، مما يوحي من خلال النظرة الأولى بوجود إتجاه عام، أما السلاسل الزمنية (RL, RQ, COR) فقيمتها متباينة بين التذبذب تارة والتزايد وتارة أخرى والتناقص، لأن المتوسط الخاص بها وتباينها مرتبطين بالزمن، لذا يمكن الحكم المبدئي على هذه السلاسل بعدم الإستقرارية، لذا يمكن إجراء الفروقات الأولى على النحو التالي:

ب. إختبار سكون السلاسل الزمنية:

إستقرارية السلاسل الزمنية كانت بالإعتماد على نتائج إختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، وإختبار فيليبس بيرون (Phillips-Perron (PP) - Augmented Dickey-Fuller)، عن طريق إستعمال برمجية (Eviews 9)، وقد أعطت النتائج الظاهرة في الجدول رقم (02) التالي:

الجدول رقم (02): نتائج إختبارات (ADF - PP) لإستقرارية متغيرات الدراسة القياسية

المتغيرات / المستوى		نوع الإختبار		قرار الإستقرارية
		Philips-Perron	Augmented Dickey-Fuller	
FDI	Level I(0)	– 3.431568 **(0.0198)	– 3.444166 **(0.0192)	Level I(0)
	Level I(1)	– 8.572340 ***(0.0000)	– 6.427181 ***(0.0000)	
PS	Level I(0)	– 1.944883 (0.3075)	– 2.101347 (0.2458)	Level I(1)
	Level I(1)	– 5.335568 ***(0.0003)	– 4.724768 ***(0.0011)	
RL	Level I(0)	– 2.060414 (0.2611)	– 2.604966 (0.1064)	Level I(1)
	Level I(1)	– 3.175324 **(0.0348)	– 3.166620 **(0.0355)	
RQ	Level I(0)	– 1.267338 (0.6274)	– 2.856003 (0.0677)	Level I(1)
	Level I(1)	– 4.226243 ***(0.0034)	– 4.166593 ***(0.0039)	
COR	Level I(0)	– 1.858958 (0.3447)	– 1.569844 (0.4820)	Level I(1)
	Level I(1)	– 4.169121 ***(0.0039)	– 4.174527 ***(0.0039)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج (Eviews 9)

حيث أن الإشارات: ***، ** و* تدل على الدلالة الإحصائية عند المستوى 1%، 5% و10% على التوالي وعلى الترتيب، أما القيم فهي تدل على القيم الإحصائية (t-Statistic).

يبدو من معطيات الجدول رقم (02) أعلاه، أن متغيرات نموذج الدراسة بعضها مستقر عند المستوى I(0)، والبعض الآخر مستقر عند الفرق الأول I(1)، مما يدل على إمكانية تطبيق منهية نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث تكون معادلة هذا النموذج على الشكل التالي:

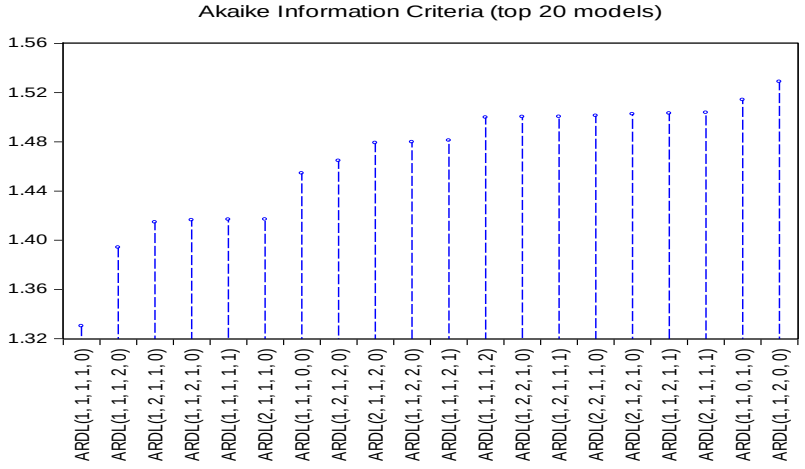
$$\Delta FDI_t = \alpha_0 + \gamma_1 FDI_{t-1} + \gamma_2 PS_{t-1} + \gamma_3 RL_{t-1} + \gamma_4 RQ_{t-1} + \gamma_5 COR_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta FDI_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \partial_i \Delta PS_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \delta_i \Delta RL_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \sigma_i \Delta RQ_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \theta_i \Delta COR_{t-1} + \varepsilon_t$$

3-2-2-3 تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

يتم تحديد إبطاءات المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ضمن إختبار علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل (ARDL Cointegrating And Long Run Form)، حيث بلغ معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared تقريبا 0,41، أي أن المتغيرات المفسرة (مؤشر الإستقرار السياسي، ومؤشر سيادة القانون، ومؤشر الجودة التنظيمية، ومؤشر ضبط الفساد) تشرح 41% المتغير التابع المتمثل في الإستثمار الأجنبي المباشر.

في هذا السياق، يمكن تحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج الأنسب بإستخدام معيار (AIC) أو (SC) وفقا للشكل رقم (03) التالي:

الشكل رقم (03) إختيار نماذج (ARDL) المناسبة



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

معطيات الشكل رقم (03) الخاص بإختيار أنسب نموذج (ARDL)، وبإستخدام أسلوب (Akaike info criterion (AIC)) بعد تحديد فترات الإبطاء للمتغير التابع (FDI) ومختلف المتغيرات المفسرة له، يبدو أن النموذج (0، 1، 1، 1، 1) الأصغر في الشكل هو النموذج الأمثل.

فمن خلال الجزء السفلي من الجدول رقم (03) لمعاملات معادلة الأجل الطويل بين المتغير التابع (FDI) والمتغيرات المفسرة له، فسلبية الإشارة لمعامل المتغير معين تفسر العلاقة العكسية بينه وبين المتغير التابع (FDI)، أما العكس فيدل على العلاقة الطردية بينهما. أما قيمة (Prob) فتوحي بمعنوية المعامل عند درجات الحرية: 1%، 5% و10%

4-2-2-3 إختبار الحدود (ARDL Bounds Test):

يتم إختبار هذه العلاقة بالإعتماد على إختبار الحدود (ARDL Bounds Test)، (Pesaran, Shin, & Smith, 2001)، لذا سيتم إختبار الفرضية العدمية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \gamma_1 = \gamma_2 = \gamma_3 = \gamma_4 = \gamma_5 = 0 \\ H_1: \gamma_1 \neq \gamma_2 \neq \gamma_3 \neq \gamma_4 \neq \gamma_5 \neq 0 \end{cases}$$

من أجل إختبار هذه الفرضية، يقتضي الأمر مقارنة إحصائية فيشر (F-Statistics) بحدود القيم الحرجة وفقا لنتائج، فإذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، فيتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فهذا يؤدي إلى قبول فرضية العدم أي تأكيد عدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، أما في حالة وقوع القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (F-Statistics) فيما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة، فهذا يؤدي إلى غموض في إتخاذ القرار، وفي هذا السياق تبدو نتائج الإختبار المتعلقة بإختبار الحدود (ARDL Bounds Test) مثل ما هو مبين في الجدول رقم (04) على الشكل التالي:

الجدول رقم (04) إختبار الحدود (ARDL Bounds Test)

ARDL Bounds Test
Date: 11/05/21 Time: 14:26
Sample: 1997 2020
Included observations: 24
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.092424	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج (Eviews 9)

يبدو من مخرجات الجدول (04)، ومن خلال مقارنة قيمة (F-Statistics) التي تساوي (6,092424) بالقيم الحرجة لـ(1%، 2.5%، 5%، 10%)، أن قيمة (F-Statistics) أكبر من الحد الأعلى لكل القيم الحرجة، وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل.

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، يتطلب الأمر في الخطوة التالية تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وفقا لما يلي:

5-2-2-3 تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ):

تظهر نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير، أو ما يسمى بنموذج تصحيح الخطأ، ضمن معطيات الجدول رقم (05) الموالي:

جدول رقم (05): تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: FDI
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 0)
Date: 11/05/21 Time: 20:14
Sample: 1996 2020
Included observations: 24

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PS)	-0.766972	0.665877	-1.151822	0.2674
D(RL)	2.293867	1.106855	2.072420	0.0559
D(RQ)	-0.226362	0.575748	-0.393162	0.6997
D(COR)	0.321394	1.165922	0.275657	0.7866
CointEq(-1)	-0.944986	0.206261	-4.581501	0.0004

Cointeq = FDI - (0.5546*PS -0.0549*RL + 0.8940*RQ + 0.3401*COR + 2.7786)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PS	0.554615	0.596121	0.930374	0.3669
RL	-0.054882	0.871201	-0.062996	0.9506
RQ	0.894002	0.376520	2.374378	0.0314
COR	0.340104	1.225175	0.277597	0.7851
C	2.778596	0.704750	3.942670	0.0013

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج (Eviews 9)

يبدو أهم ما في الجدول رقم (05) على الإطلاق هو معامل الإرجاع أو ما يسمى بقيمة معامل أو حد تصحيح الخطأ ((-1) CointEq) والذي إشارته سالبة (-0,944986)= (-1) ECM ، ومن قراءة الإحتمالية (0.0004) فهو أيضا معنوي، أي تحقق الشرطين لتصحيح أخطاء الأجل القصير في واحدة الزمن المقدرة بسنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني الطويل الأجل.

3-2-3 إختبارات تشخيصية أخرى للنموذج:

سيتم إجراء بعض الإختبارات الهامة على هذا النموذج وفقا لمال يلي:

1-3-2-3 إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء:

في هذا الصدد، ومن أجل الكشف عن مشكلة وجود الإرتباط الذاتي للأخطاء، يتم إستخدام إختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، للتأكد من فرضية العدم (Ho) التي تبين عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الإنحدار، وقد أعطت نتائج الإختبار المعطيات المبينة في الجدول رقم (06) موضحة أدناه كما يلي:

جدول رقم (06): إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.448197	Prob. F(2,13)	0.6483
Obs*R-squared	1.548132	Prob. Chi-Square(2)	0.4611

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج (Eviews 9)

يبدو من هذا الجدول، أنه من خلال مقارنة القيمة الإحتمالية بالقيم الحرجة، يتضح أنها أكبر من 0.05، لذا سيتم قبول الفرضية العدمية المؤكدة لعدم وجود إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الإنحدار، ورفض الفرضية البديلة.

2-3-2-3 إختبار تجانس التباين:

إختبار تجانس التباين يتطلب إجراء إختبار (Heteroskedasticity Test ARCH)، حيث أعطت النتائج ما جاء تبيانه وفق الجدول رقم (07) الموالي:

جدول رقم (07): إختبار تجانس التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.144638	Prob. F(1,21)	0.2968
Obs*R-squared	1.188851	Prob. Chi-Square(1)	0.2756

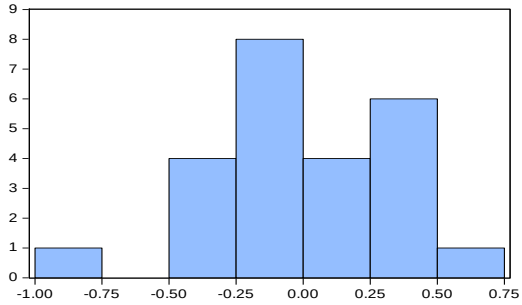
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج (Eviews 9)

يبدو من الجدول رقم (07)، أن مقارنة القيمة الإحتمالية المقدرة بـ 0,2968 أكبر من 0.05، وبالتالي سيتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود تجانس تباين الأخطاء، ورفض الفرضية البديلة.

3-3-2-3 إختبار التوزيع الطبيعي:

بعد إجراء إختبار التوزيع الطبيعي (Nomality test Jarque-Bera)، أعطت مخرجات برمجية (EViews 9) النتائج الموضحة في الشكل رقم (04) المبين أدناه:

الشكل رقم (04): إختبار التوزيع الطبيعي (Nomality test Jarque-Bera)



Series: Residuals	
Sample 1997 2020	
Observations 24	
Mean	-6.48e-17
Median	-0.013907
Maximum	0.660465
Minimum	-0.787153
Std. Dev.	0.333395
Skewness	-0.268318
Kurtosis	2.849876
Jarque-Bera	0.310516
Probability	0.856194

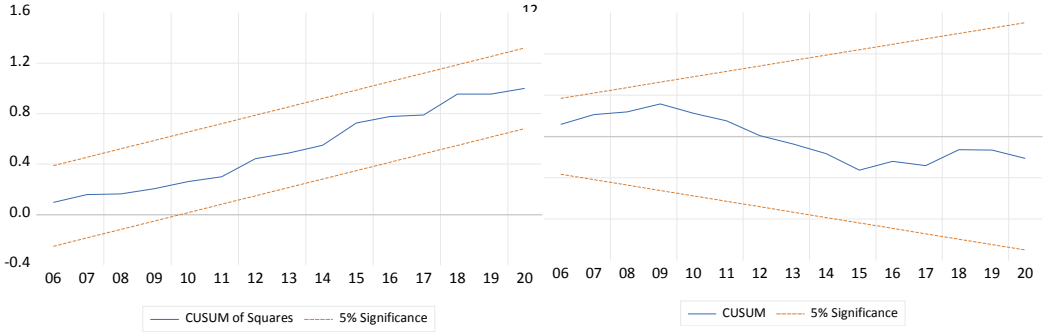
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج (Eviews 9)

يلاحظ من الشكل رقم (04)، أن قيمة إحتمالية (0,856194) Jarque Bera أكبر من درجة معنوية5%، لذا يمكن القول بأن بواقي تقدير الإنحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

4-3-2-3 إختبار إستقرار النموذج:

من خلال إختبار الإستقرارية الهيكلية لنموذج (ARDL) المقدر لعلاقة الأجلين القصير والطويل بإستخدام إختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، مثل ما هو موضح في الشكل رقم (05) أسفله، وإختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتعاقبة (CUSUMSQ)، ووفقا لما جاء به كل من (Brown, Durbin, and Evans) سنة 1975، يكون الإستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لتصحيح الأخطاء لنموذج (ARDL) محققا عند وقوع الشكل البياني الإحصائي لكل من إختبار (CUSUM) وإختبار (CUSUMSQ) ضمن الحدود الحرجة لمستوى معنوية5%، والعكس صحيح عند وقوع الشكل البيانيا الإحصائي للإختبارين السالفين خارج الحدود الحرجة لمستوي المعنوية هذا، ينتج عن ذلك عدم إستقرار هذه المعاملات، لذا ومن خلال الشكلين التاليين:

الشكل (05): إختبار (CUSUM) **الشكل (06): إختبار (CUSUM of Squares)**



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج (Eviews 9)

يلاحظ من الشكل (05) أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، بسبب وقوع الرسم البياني الإحصائي لإختبار (CUSUM) داخل الحدود الحرجة عند درجة معنوية 5%، في المقابل أيضا يتضح من الشكل (06) أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، بسبب إنحصار الرسم البياني الإحصائي لإختبار (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند درجة المعنوية5%.

4-2-3 تحليل النتائج ومناقشتها:

تعكس الأشكال السابقة الذكر نتائج إختبار الحدود لهذا النموذج، حيث تم إثبات وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المعنية بالدراسة، فمن خلال تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) المبين في الجدول (05) يبدو وجود تأثير إيجابي لكل متغيرات الجودة المؤسسية السياسية، عدى مؤشر سيادة القانون الذي يؤثر سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر في الأجل الطويل، كما يلاحظ أن زيادة مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف بنسبة 1%، ستتسبب في إرتفاع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بما يعادل نسبة 55%، وهذا يتلاءم مع نتائج دراسة (Peres & all., 2018, PP. 626-644) ، المؤكدة لأهمية العوامل السياسية في تفسير تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر. في نفس السياق، كشفت نتائج الدراسة أيضا الأثر الإيجابي والمعنوي في آن واحد لمؤشر الجودة التنظيمية على التدفقات الواردة للجزائر من الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث يلاحظ أنه من زياد هذا المتغير بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة في التدفق بمعدل 89%، وهي نتيجة تتطابق مع نتيجة الدراسة (Mengistu, 2011, PP. 281-299). بالموازاة جاء مؤشر ضبط الفساد بأثر إيجابي على التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر، لأن كل زيادة في مؤشر ضبط الفساد بنسبة 1% ستؤول إلى إرتفاع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة بما يقارب نسبة34%، بخلاف ذلك أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن مؤشر سيادة القانون له تأثير سلبي وغير معنوي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر، والسبب في ذلك يرجع إلى أن غالبية المعاملات الإقتصادية بالجزائر تنحصر في القطاع غير الرسمي، ضف إلى عدم إستقلالية النظام القضائي، وخضوعه للضغوطات السياسية، مع تفشي ظاهرة الفساد بين متعاملي القطاع الخاص والقطاع العام، على الخصوص في مجال قطاع الطاقة، على سبيل المثال. (Foundation T. H., 2019)

الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة القياسية تم تحليل أثر الجودة المؤسسية السياسية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد للجزائر، بالإعتماد على بيانات الفترة (1996-2020)، بناءا على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة أو المبطئة (ARDL). نتائج الدراسة توصلت إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الجودة المؤسسية السياسية، كتغيرات مفسرة، وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، كمتغير تابع.

فإيجابية تأثير كل من مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف، مؤشر الجودة التنظيمية، ومؤشر ضبط الفساد، على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر، توحي بعدم التناقض مع النتائج المتوصل إليها في مختلف الدراسات السابقة، المؤكدة على أن الجودة المؤسسية هي المحدد الرئيسي للإستثمار الأجنبي المباشر.

لذا يمكن إعتبار أن الجودة المؤسسية بشكل عام المؤثر البالغ الأهمية على زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر، ففي تسعينيات القرن الماضي، عرفت هذه التدفقات تدهورا كبيرا، والسبب الرئيسي في ذلك هو رداءة الإطار المؤسسي السياسي، بسبب أعمال العنف، والتوترات السياسية خلال تلك الفترة. إلا أنه، وبمجرد خروج الجزائر من هذا المستنقع الخطير، إستعادت إستقرارها وعافيتها، مما أدى إلى إنتعاش إقتصادها، حيث حققت مستويات لا بأس بها في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية، على غرار تحسن بيئة أعمالها، وإنفتاح تجارتها على الخارج مع مطلع الألفية الجديدة.

في هذا السياق، يمكن الإستنتاج بأن الجودة المؤسسية السياسية تعد عامل جوهري في التأثير على إستقطاب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. لذا يستوجب إعتبارها من أولويات الإصلاحات المأمولة لتحقيق مناخ إستثماري جذاب للتدفقات الإستثمارية الأجنبية، للخروج من دائرة التبعية الإقتصادية لقطاع المحروقات التي طال أمدها، وتبني فكرة تنوع مصادر تمويل التنمية، لتحقيق الإقلاع الإقتصادي.

قائمة المراجع:

1. القانون رقم (06-06 المؤرخ في 12 مارس 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15، الجزائر، المطبعة الرسمية.
2. بلقاسم ماضي، وحنان برجم، **دور الحكم الراشد في محاربة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الثالث حول سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية، بدون صفحة.
3. دحماني محمد أدريوش، ناصور عبد القادر، **دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لمفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتيا على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، مدرسة الدكتوراه، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2013.
4. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019**، الربع الثاني، 2020.

5. Aghrout, A., & Bougherira, R. M. (2004). ***Algeria in transition: Reforms and development prospects***. Routledge.p87.
6. Aghrout, A., & Bougherira, R. M. (2004). ***Algeria in transition: Reforms and development prospects***. Routledge.p87.
7. Foundation, T. H. (2019). Récupéré sur https://www.heritage.org/index/country/algeria
8. Freedom House, F. (2013). ***Freedom in the World 2013***, available online at: http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world/2013/algeria.
9. https://data.worldbank.org
10. https://heritage.org
11. https://www.worldbank.org/governance/wbes/
12. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). ***The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues***. Hague. Journal on the Rule of Law, 3(2), 220-246.
13. Mengistu, A. A., & Adhikary, B. K. (2011). ***Does good governance matter for FDI inflows? Evidence from Asian economies***. Asia Pacific business review, 17(3), 281-299.
14. Michel Godet, (1999), Comment traiter les citoyen aussi que les actionnaires, améliorer la gouvernance pour résoudre la crise de gouvernabilité, France: Conservatoire national des arts et métiers.
15. Peres, M., Ameer, W., & Xu, H. (2018). ***The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows: evidence for developed and developing countries***. Economic ResearchEkonomska Istraživanja, 31(1) , 626–644.
16. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). ***Bounds testing approaches to the analysis of level relationships***. . Journal of applied econometrics, 16(3) , 289-326.
17. Salim, R. (2008). ***Foreign Direct Investment: The Growth Engine to Algeria***. Korea Review of International Studies , 79-98.
18. UNCTAD. (2004). ***Examen de la Politique de l'Investissement -Algérie-***, New York et Genève : UNCTAD.
19. world Bank, (1992), ***Gouvernance & Development***, washington: world bank.
20. World Bank, (2018). ***The World Bank in Algeria, Overview***. http://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview